

## القانون المؤقت لسوق الاوراق المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤

ان سبب تشريع هذا القانون هو احداث تغيير هام في الاقتصاد العراقي من خلال تعديل والغاء بعض القوانين ذات العلاقة بالسندات المالية التي كانت نافذة سابقا ووضع نصوص اكثر فاعلية وتلائم مع الواقع الجديد لاسواق الاوراق المالية العراقية الحالية التي تتميز بالكفاءة والشفافية وبامكانية الاجانب الاستثمار فيها. علما ان هذا القانون لم يحدد الكثير من المزايا الممنوحة للوسطاء الذين يتعاملون ويضاربون في هذا السوق و بانتظار صدور قانون سوق العراق للاوراق المالية وهو الان يمر بالاجراءات اللازمة لتشريعه.